عبد الناصر والديمقراطية

المفهوم الناصري للديمقراطية

على الرغم من وجود العديد من النظريات ومئات بل آلاف الكتب والمؤلفات حول " الديمقراطية " إلا أنه يظل أن جوهر الديمقراطية وفكرتها المحورية هي أنها نظام الحكم هدفه ومثله الأعلى أن يكون الحكم للشعب (أي للغالبية الساحقة وليس لأقلية أو لفرد واحد) ووسائله لتحقيق ذلك الهدف عديدة على رأسها : اختيار رئيس الدولة ، وأعضاء الهيئة التشريعية (البرلمان) من خلال انتخابات عامة دورية ، واحترام الدستور والقانون ، وكفالة الحريات السياسية (تكوين الأحزاب والجمعيات السياسية) والحريات العامة وحقوق الإنسان (حرية التعبير ، والاعتقاد، والتنقل .. إلخ) والفصل بين السلطات ، والتوازن بينها . [1]

وإذا طبقنا هذا التعريف للديمقراطية على العهد الناصري فإننا نجد الأمور جليَّة لا يكتنفها غموض ولا يشوبها التباس فالنظام متجه بالكلية نحو الشمولية ، والتعددية منعدمة ، والتعبير عن الآراء المنطلقة من منطلقات تخالف وجهات الجهاز الحاكم منعدم تماماً ، وقدرة الآراء المعارضة على التأثير في الجهاز الحاكم وعملية اتخاذه القرارات المهمة منها وغير المهمة لا نصيب لها من الوجود البتة ، ونضيف أن الأمور خلال جمهورية عبد الناصر كانت بالنظر إليها على أساس المفهوم الحقيقي للديمقراطية جلية كل الجلاء ظاهرة بلا غموض ولا التواء فمن ذا الذي يتجاسر على الزعم بوجود أية درجة من التعددية السياسية إبان سني عبد الناصر؟

([1]) د . أسامة الغزالي حرب "جمال عبد الناصر قراءة جديدة في ذكراه الثلاثين" دار مصر المحروسة ص ٣٣ .

ومن ذا الذي يستطيع أن يتحدث عن كفالة حرية التعبير عن الآراء والاتجاهات والمشارب لاسيما منها المعارض معارضة جذرية لآراء واتجاهات جهاز الحكم الناصري ؟

ومن ذا الذي يستطيع أن يزعم أن الآراء المعارضة – بفرض وجودها جدلاً– كان لها تأثير خلال الحقبة الناصرية على جهاز الحكم وعملية اتخاذ القرارات وممارسة السلطتين التشريعية والتنفيذية ؟ [1]

ولسدنة الناصرية ردود عن هذه الأسئلة ، وهي أن الديمقراطية أنواع منها الديمقراطية السياسية التي تعرفها أمريكا والدول الغربية ، ومنها الديمقراطية الاجتماعية الناصرية التي تقوم على تهيئة فرص متكافئة للطبقات المختلفة .

اختراع هيكل لـ " ديمقراطية الموافقة "

هناك ديمقراطية ثالثة من اختراع حسنين هيكل تسمى "ديمقراطية بالموافقة" غير الديمقراطية السياسية ، والديمقراطية الاجتماعية ، وهي تعني أن الزعيم الحاكم ينفرد بالحكم وبإصدار القرارات المصيرية.. ودور الشعب يقتصر على تأييد هذه القرارات لأنه يفترض في الزعيم العصمة والصواب والحكمة وتجسيد إرادة الشعب وحقوق التعبير عنها !!

يقول هيكل : " هناك أنواع من الديمقراطية. ولقد تحقق الكثير من إنجازاتنا الثورية بما يمكن أن نسميه الديمقراطية بالموافقة : أي أن تتخذ القيادة إجراءات تدرك بحسها وفكرها المتصل بضمير الجماهير ومطالبها أنها تحظى بالموافقة الكاملة. ونموذج ذلك مثلاً – قرار تأميم قناة السويس مهما كانت المخاطر أو قرار بناء السد العالي مهما كانت التضحيات أو القرارات الاشتراكية التي صفَّت طبقة النصف في المائة التي كانت حاكمة في المجتمع المصري. " [2]

([1]) طارق حجي " نظرات في الواقع المصري " دار المصرية اللبنانية ص ٢٢.
([2]) من مقال لحسنين هيكل " بصراحة " بتاريخ ١١/ ٨ / ١٩٦٧ .

ومبلغ علمي أن الديمقراطيتين اللتين تحدث عنهما ناصر وهيكل تسميان في العلوم السياسية النظام الفاشي الشمولي .

ولكن دأب الإعلام الناصري على تسمية الأشياء بغير مسمياتها للتغطية على حقائق أليمة مريرة ، ويدخل في هذا الإطار تسمية الانقلاب العسكري ثورة ، وتحديد الملكية إصلاحاً زراعياً ، والديكتاتورية زعامة ، والفاشية ديمقراطية بالموافقة أو ديمقراطية اجتماعية ، والهزيمة الساحقة نكسة ، والتحالف مع السوفييت صداقة، أما التحالف مع الأمريكان عمالة ، والمعارضين خونة ، والسياسيين رجعيين ، والرأسماليين مستغلين.

ما هي الفاشية ؟

الفاشية كأحد الأنظمة الديكتاتورية لا يهمها سعادة الفرد أو احترام حرياته وتعدد اهتمامها بتحقيق اتساع الوطن ورفع شأن البلاد في الميدان الدولي وكل شيء للشعب، وتحقيق الزعيم والنظام الدستوري يقوم على مجلس نيابي يمثل المهن والحرف ويرسم السياسة العليا للدولة مجلس الفاشية برئاسة الزعيم . [1]

وأهم مبادئ الفاشية:

١- الدولة فوق الجميع أي يحق للدولة أن تتدخل في حياه الفرد الخاصة.

٢- وظيفة الفرد هي خدمه المجتمع .

٣- إلغاء الحريات الفردية مثل : حق الحياة ، حق الكرامة ، الخصوصية.. الخ

٤- تريد الفاشية أن تكون قوية وعظمى على حساب الآخرين .

٥- الفاشية تشك بأن يصبح سلام دائم بين جميع دول العالم .

ولهذا أطلق الناصريون على عبد الناصر لقب الزعيم ، وقد سبق أن أطلق النازيون نفس الكلمة على هتلر (الفوهرر) والفاشيون على موسوليني (الدوتشي) وليس هذا

---

(1) د. أحمد سويلم العمري " معجم العلوم السياسية " الهيئة المصرية العامة للكتاب صر ١٥٤.

الاستخدام اعتباطاً إذ كان يمكن أن يطلقوا عليه : الحاكم أو رئيس الدولة ولكن الإصرار على لفظ الزعيم وهو جزء لا يتجزأ من العقلية التي توحِّد على نحو مطلق بين شخص الحاكم وبلده . [1]

يقول د. أسامة الغزالي حرب : " إذا كان النظام الديمقراطي يفترض وجود هيئة تشريعية (برلمان) مستقل عن السلطة التنفيذية وتتكون عن طريق الانتخاب الحر فإن عبد الناصر لم يؤمن أبداً بمبدأ الفصل بين السلطات ، وكان يعتبره "خديعة كبرى" – كما ذكر ذلك أمين هويدي – وكما شهدت عليه سنوات حكم عبد الناصر من دمج بين السلطتين التشريعية والتنفيذية . وعندما تكوَّن "مجلس الأمة" في(١٩٥٧ –١٩٥٨) ثم بعد ذلك في ١٩٦٤ ، ١٩٦٩ فإن سلطة الاتحاد القومي ، ثم الاتحاد الاشتراكي وعلى رأسها عبد الناصر نفسه كانت حاسمة في اختيار الذين يرشحون في الانتخابات . وبعد تلك الاحتياطات ! كان يتم التدخل على أكثر من مستوى تنظيمي وأمني للتحكم فيمن يدخلون المجلس مثل قيام الاتحاد القومي ، والاتحاد الاشتراكي بإغلاق دوائر بعينها على أشخاص مطلوبين لضمان إدخالهم المجلس !

وإذا كان النظام الديمقراطي – في بلد جمهوري – رئاسي مثل مصر – اختيار الرئيس بالانتخاب المباشر فإن عبد الناصر هو الذي أدخل فكرة "الاستفتاء" على مرشح واحد مع أنه كان يتمتع بشعبية كانت تخوِّل له التفوق على أي منافس !

وإذا كان النظام الديمقراطي يفترض حرية الصحافة فإن عبد الناصر اختار تأميم الصحافة ؛ لتكون مجرد مرفق من مرافق الدولة ، ولم يكن غريباً مثلاً أن صدر قرار " لتخفيف العبء عن العمالة " في مؤسسة دار التحرير بنقل كتَّاب مثل: عبد الرحمن الشرقاوي ، ونعمان عاشور ، وعبد الرحمن الخميسي ، وألفرد فرج ، وسعد وهبة للعمل في مؤسسات غير صحفية في إدارات الشئون العامة !

---

(1) د. فؤاد زكريا " كم عمر الغضب " دار مصر للطباعة " ص ٢١ .

ولن نتحدث هنا عن الإصرار على إحكام السيطرة على كل مؤسسات المجتمع المدني بدءاً من الأندية والاتحادات الرياضية ، وحتى النقابات العمالية المهنية، ولا عن مذبحة القضاء في مارس ١٩٦٩ برغم الوعود بمزيد من الديمقراطية بعد هزيمة ١٩٦٧ . أما الاعتقالات والتعذيب فنكتفي هنا بقول أحمد حمروش: "يحدثنا التاريخ عن اعتقالات تعرض فيها المعتقلون للتعذيب حتى الموت دون جريمة أو محاكمة . لاشك أنه كان هناك اعتداء صريح على الديمقراطية من جانب عبد الناصر نفسه الذي وافق على ما يرفع إليه من تقارير المخابرات أو المباحث العامة، ويوقع عليها بالحراسة أو الاعتقال دون مساءلة !! ". [١]

يقول أنيس منصور عن الأستاذ العقاد : " عندما قامت الثورة المصرية كان العقاد يضيق بكثير مما يقال أو مما يقوله الرئيس جمال عبد الناصر بعد ذلك . فيوم الاعتداء على الرئيس عبد الناصر كان عبد الناصر يصرخ قائلاً : " أنا الذي علمتكم الكرامة ، وأنا الذي علمتكم العزة " [٢] وكان العقاد يقول : إن شعباً يسمع مثل هذه العبارة ولا يثور عليه ويشنقه في مكانه لشعب يستحق أن يحكمه ويدوسه بالنعال مثل هذا الرجل ، إنه عندما قام بثورته هذه وجد البيوت والشوارع وملايين الناس والأهرامات والثورات والجامعات ومئات الألوف من الكتب ، لقد سبقه إلى الوجود كل هؤلاء ، وسبقته إلى القاموس كلمات أخرى غير العزة والكرامة : الغرور والغطرسة ، مثل هذه الغطرسة " [٣] .

قصة عبد الناصر مع الديمقراطية

لقد كانت الديمقراطية السياسية من مبادئ الثورة الستة التي أعلنتها بعد نجاحها (إقامة حياة ديمقراطية سليمة) ولقد وقف عبد الناصر في بداية الثورة وحيداً منادياً

([1]) د. أسامة الغزلي حرب " جمال عبد الناصر ، قراءة جديدة في ذكراه الثلاثين " ص ٤٠ ، ٤١ .

([2]) نص كلام عبد الناصر هو " حتى لو قتلوني فقد وضعت فيكم العزة، فدعوهم ليقتلوني الآن، فقد غرست في هذه الأمة الحرية والعزة والكرامة ... إذا كان جمال عبد الناصر لم يمت في سنة ٣٠ وكتب له أن يموت اليوم، فإنه يموت مطمئن البال ،مطمئن الضمير لأنه خلق فيكم العزة، وخلق فيكم الكرامة وخلق فيكم الحرية"

([3]) أنيس منصور " في صالون العقاد كانت لنا أيام " دار الشروق ص ٢٢ .

بالديمقراطية ومتحدياً كل أعضاء مجلس قيادة الثورة المنادين بالدكتاتورية كنظام للحكم!!

وفي ذلك يقول السادات : " بعد أن اطمأن عبد الناصر إلى انتخابنا له رئيساً لمجلس قيادة الثورة طرح علينا أمراً وصفع بأنه في غاية الأهمية ، وهو الاختيار بين حكم البلاد عن طريق الديمقراطية أو طريق الديكتاتورية .. طرح الموضوع للمناقشة ، وللحقيقة والتاريخ أصرَّ جمال عبد الناصر على رفض طريق الدكتاتورية لأنه كما وصفه هو طريق الدم ، والعمل الذي يبدأ بدم لابد أن ينتهي بدم ، وقال إنه يفضل ألف مرة إعادة البرلمان الحزبي القديم وتسليم مقاليد الأمور للأحزاب برغم الرفض المطلق لها من جانب الشعب على أن نلجأ إلى أسلوب الديكتاتورية ، فكيف نُخرج البلاد من ديكتاتورية الأحزاب لندخلها في ديكتاتوريتنا؟ .. وأخذت الأصوات فكانت النتيجة ٧ ضد واحد هو عبد الناصر ، سبعة أصوات منا مع الديكتاتورية وواحد مع الديمقراطية هو عبد الناصر . عندها وقف محتجاً وقال في حدة : " أنا لا أستطيع أن أقبل هذا القرار الديكتاتوري ، هذا طريق خطر على الثورة وعلى البلاد ، وأنا مستقيل من جميع مناصبي " .

وبرغم إعادة فتح باب المناقشة للمرة الثانية وأخذ الأصوات في نهايتها فإن النتيجة لم تتغير سبعة للديكتاتورية وواحد للديمقراطية هو عبد الناصر ، وجمع عبد الناصر أوراقه وأعلن استقالته من جميع مناصبه متمنياً لنا التوفيق ، ولكنه كما قال طريق خطر على البلاد سيثبت لنا خطؤه وغادر القاعة إلى منزله في الساعة الثانية من صباح ٢٨ يوليو ١٩٥٢ وأسقط في يدنا جميعاً بعد انصراف جمال ونحن حول منضدة الاجتماع ورانت فترة من الصمت .

ثم بدأت المناقشة هذه المرة بدون جمال وتغلبت روح الوحدة على روح الصراع والانقسام خاصة وأن جمال كان الدينامو الذي لم نتصور أبداً أن يبدأ العمل في إعادة البناء بدونه واتخذنا في نهاية المناقشة قراراً بأن يعود جمال ولنا فيه كل الثقة وذهب

إليه في منزله اثنان منا ليبلغوه ، وفي الفجر عاد جمال منتصراً بتفويض منا، وكان قراراً تاريخياً مهما اختلفت الآراء عليه . " [1]

أولاً لم يكن عبد الناصر هو رئيس مجلس قيادة الثورة – كما قال السادات– إنما كان رئيس الجنة التأسيسية قبل الثورة التي تتكون من تسعة أعضاء هم : جمال عبد الناصر، عبد الحكيم عامر، صلاح سالم، جمال سالم، أنور السادات، كمال الدين حسين، حسن إبراهيم، عبد اللطيف البغدادي، خالد محيي الدين، وعندما نجحت الثورة اختير أيضاً رئيساً لمجلس القيادة من الأعضاء التسعة وهذا هو الاجتماع الذي ذكره السادات والذي بدأ ليلة ٢٨ يوليو واستمر حتى الفجر، لكن بعد ذلك تم تكوين مجلس قيادة الثورة الذي ضم بالإضافة للأعضاء التسعة السابقين خمسة أعضاء جدد روعي في اختيارهم أن يكونوا من الضباط الأحرار الذين لهم دور بارز في الحركة، ودورهم المقبل في أسلحتهم، وروعي كذلك تمثيل الأسلحة المهمة وهؤلاء الأعضاء الخمسة هم: محمد نجيب ،ويوسف صديق ، وعبد المنعم أمين، وزكريا محيي الدين، وحسين الشافعي.

وبعد تكوين مجلس قيادة الثورة اختير محمد نجيب رئيساً له ليكون واجهة الثورة والمتحدث الرسمي بها فقد كان عبد الناصر وجميع الضباط الأحرار مجهولين تماماً للملك فاروق ، ولكافة الأحزاب والسياسيين ، ولأفرع الجيش المختلفة ، وللقوى والوطنية ولعامة الشعب المصري بعكس محمد نجيب الشخصية المعروفة للجميع بالنزاهة والوطنية والكفاءة ، والتي سارعت جميع وحدات الجيش بعد الثورة للانضمام إليها بعدما أعلن بيانها الأول باسم محمد نجيب ، كما استجاب فاروق لجميع الطلبات التي طلبها منه محمد نجيب باسم رجال الثورة ، وتنازل عن الحكم ووقع الوثيقة بمغادرة البلاد التي حملها إليه محمد نجيب الذي صحبه في مشهد الوداع في الوقت الذي كان عبد الناصر ومع بعض رجال الثورة في القاهرة .

([1]) محمد أنور السادات " البحث عن الذات " المكتب المصري الحديث ص ١٣١ – ١٣٣ .

عبد الناصر يعرف هذا ويعرف أنه لا يستطيع تصدر المشهد الآن بل وأقول وأنا مطمئن أن عبد الناصر – حينئذ – لم يكن راغباً في تصدر المشهد السياسي إنما كان يطمح في إجراء انتخابات تأتي بحكومة منتخبة تقود البلاد ويعود الضباط إلى سكناتهم بعدما اسقطوا نظاماً فاسداً وأقاموا نظاماً ديمقراطيّاً سليماً لذا حرص عبد الناصر أن يكون قرار مجلس قيادة الثورة يأخذ بالأغلبية ولا يستبد به أحد حتى محمد نجيب.

ولقد جاء في بيان مجلس قيادة الثورة يوم ٢٥ فبراير ١٩٥٤ – : " لم يقبل المجلس مطلقاً على أن يحيد عن لائحته التي وضعت قبل الثورة بسنين طويلة إذ تقضي بمساواة كافة الأعضاء بما فيهم الرئيس في السلطة فقط إذا تساوت الأصوات عند أخذها بين فريقين في المجلس فترجح الكفة التي يقف الرئيس بجانبها." [1]

ويقول زكريا محيي الدين : " في الأعوام الأولى من الثورة خاصة عاميها : الأول، والثاني كنا ناقش القرارات قبل إصدارها ونقوم بالتصويت عليها .. كنا نتعامل مع الظروف والأحداث التي نراها أمامنا وعلى ضوء هذا الواقع تكون القرارات والإجراءات التنفيذية . " [2]

وكل القرارات التي أصدرها مجلس قيادة الثورة قبل أزمة مارس ١٩٥٤ اتخذت بطريقة التصويت وتمت الموافقة عليها إما بالإجماع أو الأغلبية.

ما الذي أطمع عبد الناصر في الحكم ؟

إن أعضاء مجلس قيادة الثورة لم يكونوا طامعين في الحكم لذا فقد كانوا حريصين على إجراء انتخابات تأتي بمن يختارهم الشعب للحكم وقد صرحوا أن موعد إجراء الانتخابات في شهر فبراير ١٩٥٣ ، لكن علي ماهر (رئيس الوزراء) كان متأكداً أن الانتخابات إذا

([1]) عبد الرحمن الرافعي " ثورة ٢٣ يوليه " مرجع سابق ص ١٣٨.

([2]) من لقاء فاروق جويدة بزكريا محيي الدين " من يكتب تاريخ الثورة ؟ " دار غريب ص ٤٨.

أجريت قبل القضاء على الوفد فحتماً ستطيح به وتأتي بالوفد عدوه اللدود إلى الحكم لذا سعى إلى ترسيخ مركزه ، وإضعاف الأحزاب ، والقوى الأخرى، ومنها قوة الجيش فهو " لا يريد أن يربط نفسه بشيء لأنه هو مقتنع فعلاً باللي قاله سليمان حافظ إنه إذا كان هناك ثورة فقد انتهت ". (١)

وبدأ الخلاف بين قيادة الثورة ووزارة علي ماهر يطفو على السطح فهناك رؤى مختلفة بالكامل ، وتصورات متباعدة جداً بين علي ماهر ووزارته ورجال الثورة ولجنة قيادتها لذا عندما أصدر علي ماهر بياناً يدعو فيه إلى تطهير الأحزاب لم يحدد فيه موعد للانتخابات كما كان متفقاً عليه مع مجلس قيادة الثورة مما اضطر المجلس أن تلاحق الصحف ببيان آخر مناقض له ، ومن هنا بدأ الصدام .

لقد كان لتهافت رجال الأحزاب والساسة المحترفين على التزلف للجنة قيادة الثورة، وطعن بعضهم في بعض، وكيد بعضهم لبعض أثر سيء على قادة الثورة فقد صدموا بهؤلاء الساسة فلم يكونوا يتخيلون أن هؤلاء الزعماء الذين فتنوا بهم في أيام الصبا والشباب يكونون بهذا القدر من الضعف أمام سلطان الحكم.

والحقيقة أن للدكاترة (علي ماهر ، وسليمان حافظ ، وعبد الرزاق السنهوري) الذين عهد إليهم رجال الثورة بتوليد النظام هم الذين أوقعوا بهؤلاء الساسة ، وليس هذا معناه أن كل الساسة كانوا فوق مستوى الشبهات فقد راح كثير منهم يتزلف لهؤلاء الضباط.

ودونك هذه القصة كما يرويها هيكل التي ساهمت مع غيرها في ازدراء قادة الثورة للساسة المحترفين : " دعا علي ماهر ضباط القيادة لغداء على الذهبية الحكومية محاسن وهي راسية في الباب الخلفي لنادي الجزيرة على النيل ودعا إلى هذا الغداء أيضا مجموعة من وزارته والسنهوري باشا وسليمان حافظ ليذيب الغربة بين قادة الثورة والوزارة لكن في رأيي إنه هذا الغداء على ظهر الذهبية محاسن جاب نتيجة عكسية

(١) محمد حسنين هيكل برنامج " مع هيكل " الجزيرة نت بتاريخ ٢٠٠٦/٥/٤.

تماماً لأن السياسيين يومها بالغوا في الحفاوة بالضباط إلى درجة أنا شفت وزراء عمّالين يجروا يرتبوا أطباق للضباط ووزير بيقول لحد يا حضرة الصاغ مش عارف أعمل لك إيه ويا حضرة البكباشي أقدر أجيب لك إيه والأطباق راحة وجاية والوزراء هم اللي بيتولوا الخدمة، في مرات تمارس فيها فنون العلاقات العامة لكن بطريقة بطريقة بدائية إلى درجة إنها تجيب أثر عكسي، أنا شفت الحرج اللي على وش جمال عبد الناصر وهو يرى وزراء.. المفروض إن في الانضباط العسكري موجود شيء لم يتنبه له الساسة لسوء الحظ، موجود إنه فيه حدود للتصرف وفيه نوع من المراتبية إذا حبينا نقول وإنه أي حد في رتبة أعلى ممكن يبقى راجل مؤدب جداً ويبقى ملتزم لحدوده ، لكن الرتب الأقل تبقى عارفة كيف تتعامل مع ده وحتى إذا اختلت الأحوال في لحظة، العسكريين هنا عندهم رؤية مختلفة للمدنيين، هؤلاء الشباب وهم بيتعاملوا مع وزراء عندهم تجربة طويلة أو هم كده متصورين وباشوات كلهم وأولاد ناس ، على أي حال دول دخل الضباط برهبة إلى الباخرة محاسن ثم خرجوا باستخفاف شديد جداً إلى درجة إني لقيت جمال عبد الناصر عاوزني أركب معه عربيته.. عربية جيب كانت لسة وقتها وبالفعل ركبت، هو ركب وهو ساق وعبد الحكيم قاعد جنبه وأنا قعدت وراء وكمال الدين حسين قاعد جنبي في العربية الجيب وإذا أول حاجة جمال عبد الناصر بيقولها.. بيقول له حاجة غريبة جداً، أنا عمري ما تصورت إن الوزراء ممكن يشتغلوا وقال حاجة وصف معين.. إيه ده؟ لكن تعليقه ما خرج به من هذه المحاولة للتأثير عليه والعلاقات العامة أنا بأعتقد إنه كان تأثير شديد السوء. " [1]

أنا أعتقد أنه منذ هذه اللحظة بدأ ضباط مجلس قيادة الثورة في التفكير الجدي في الحكم وأزعم إن حلم الوصول إلى المناصب العليا في البلاد لم يغادر رأس عبد الناصر – ولا رأس بعض الضباط الآخرين – منذ نجاح الثورة ، لكن الذي كان يحول

([1]) محمد حسنين هيكل برنامج " مع هيكل " الجزيرة نت بتاريخ ٢٠٠٦/٥/٤.

دون تحقق هذا الحلم صورة السياسيين المحترفين العظام الذين كانت تعج بهم مصر في العهد الملكي تلك الصورة التي تجعل الوصول إلى منصب كبير في ظل هؤلاء الزعماء أمراً يشبه المستحيل فلما رأى عبد الناصر تزلف هؤلاء الساسة إلى ضباط الثورة وإليه سقط هؤلاء الزعماء من نظره وشوهت صورتهم في ذاكرته ،ولم يعد حلمه بالسلطة مستحيلاً بل ممكن وممكن جداً أيضاً.

فهو رئيس التنظيم الذي قام بالثورة وطرد الملك، وإذا كان لديه حاجز طبقي وتراتبي – على حد تعبير هيكل – فقد أزالته مشاهد هؤلاء الساسة والوزراء، الوزراء الذين كانوا يقومون علي خدمته في حفلة الغداء والذين يطلبون وده ويتنافسون في إرضائه ويتصارعون على الحديث معه إذن أمر السيطرة على هؤلاء لم يعد مستحيلاً، ولم يعد التفكير في استيلاء الضباط على مقاليد الحكم في مصر أمراً مستبعداً إذا كان عِلْيَة القوم المنوط بهم حكم البلاد على هذه الشاكلة.

ولقد عبَّر عبد الناصر عن هذا في خطبة له بشبرا الخيمة يوم ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٥٣ : " إننا لم نقم بهذه الثورة لكي نحكم أو نقود ، بل أقول أكثر من ذلك إنه كان من أول أهدافنا أن نعيد الحياة النيابية الحقة ، وقد نجحت الثورة وخرج الملك، وبدأنا ننفذ أول خطوة وهي إعادة البرلمان الذي كان منحلاً وبدأنا نتصل بهؤلاء الناس ، ولكننا فوجئنا بالمساومات والمطالب والمناورات والخداع ، كان الواحد منهم يجيء ويجلس معنا ، ثم يخرج ويقول : أنا حطيطهم في جيبي ، دول شوية عيال ، حينذاك اتجهنا إلى تطهير البلاد وإقامة حكم يمثل المشاعر القومية ، لقد جئنا بعلي ماهر إلى الحكم فوجدنا رابطة أصحاب الأملاك تطالب بإلغاء مشروع قانون تحديد الملكية الزراعية بكل جرأة وبكل صراحة ، فرأينا أن حكم هذا البلد لا يمكن أن يقوم على طبقة محترفي السياسة ومحترفي الحكم . " [1]

([1]) عبد الرحمن الرافعي " ثورة ٢٣ يولية ١٩٥٢ " الدار القومية للطباعة والنشر ص ٤٣ .

والحقيقة أن محترفي السياسة ومحترفي الحكم هؤلاء لم يكونوا كلهم متزلفين أو وصوليين إنما تلك كانت سمة الذين اتصلوا بالضباط وكانت نيتهم هي كسب ثقة هؤلاء الضباط للوصول عن طريقهم للحكم الذي خبروه ومارسوه والجديرين به .

وكان من هؤلاء السياسيين أناس جديرون بالحكم حقاً لما يتمتعون به من علم بأصول الحكم وخبرات سياسية واسعة وروح وطنية صادقة وحرص على مصالح البلاد لا شك فيه . ولو سمح للشعب باختيار حكامه لرأينا حكاماً عظماءَ ونظاماً حزبيّاً لا يقل عن دول الغرب المتقدم وحياة ديمقراطية حقيقية ، لكن الضباط قرروا أن يحكموا فكان ما سوف نذكره في حينه .

لماذا انقلب عبد الناصر على الديمقراطية ؟

مع أواخر عام ١٩٥٣ كان حلم الوصول للسلطة قد سيطر على عبد الناصر تماماً وما كان هذا الحلم ليتحقق عن طريق الديمقراطية التي كان يؤمن بها نظراً لتزايد شعبية محمد نجيب لذا بدأ عبد الناصر ينقلب على الديمقراطية السياسية منذ ذلك التاريخ ويلصق بها كافة الرزايا بل يصفها بأنها خدعة استعمارية استخدمها الإنجليز لمنح الحرية لفئة الحاكمين والقضاء على بقية المواطنين !!!

يقول جمال عبد الناصر : " إننا طالما خدعنا بالخلافة في عهد الأتراك، وكانت أيامها أسوأ الأيام على المواطنين تحت ستار اسم الخلافة وأمير المؤمنين. ثم خدعنا الإنجليز مرة أخرى باسم الديمقراطية وإعلان الدستور الذي منح الحرية لفئة الحاكمين وقضى على بقية المواطنين باسم حماية الدستور. " [١]

وبدأ عبد الناصر يخطط تخطيطاً محكماً للإطاحة بمحمد نجيب والاستيلاء على السلطة [٢] وفي يوم ٢٧ مارس ١٩٥٤ دبَّر عبد الناصر مظاهرات مأجورة لتهتف

([1]) من كلمة البكباشي جمال عبد الناصر في المؤتمر الشعبي العام بمصر القديمة ٢٦/ ١٢ / ١٩٥٣

([2]) لمزيد من التفصيل حول هذا الموضوع راجع كتابنا " العامان المجهولان في تاريخ ثورة يوليو " دار زهور المعرفة والبركة .

هتافات موحدة : لا تتخلى عنَّا يا جمال .. إلى القتال يا جمال .. لا حزبية ولا انتخابات . [1] وسمَّى المطالبين بقرارات ٥- ٢٥ مارس الديمقراطية بالرجعيين !!

يقول عبد الناصر : " إن الرجعية التي قامت في الشهر الماضي تحت اسم الحرية، وتحت اسم الحزبية وتحت اسم الديمقراطية؛ تحكمت فينا سنين طويلة باسم الحرية، وباسم الديمقراطية وباسم الحزبية . كلنا شفنا عملت فينا إيه الحزبية.. استغلتنا وتحكمت فينا، وتحكمت في أرزاقنا، هذه الحزبية البغيضة لن نقبلها مرة أخرى، ولن نرضى بها مرة أخرى . هؤلاء الناس.. هؤلاء الناس الذين تاجروا بالسياسة، واستغلوا هذه السياسة علشان يزيدوا ثرواتهم، لن يعودوا لهذا البلد مرة أخرى، ولن يعودوا مرة أخرى، ولن نمكنهم من العودة مرة أخرى ولو برقابنا يا إخواني؛ لأن عودتهم مرة أخرى إلى هذا البلد معناها القضاء الكامل على حريتنا، وعلى عزتنا وعلى كرامتنا . " [2]

الديمقراطية في الخطاب الناصري

مرت الديمقراطية بعدة مراحل في الخطاب الناصري ودونك هذا الثبت التاريخي لمراحل تطور الديمقراطية في الخطاب الناصري .

مرحلة تنفير عبد الناصر الجماهير من الديمقراطية السياسية

في خطاب عيد الثورة الثاني ١٩٥٤/٧/٢٢ يقول عبد الناصر : " تؤمن الثورة بأن الديمقراطية الصحيحة لا تنبع من قانون يصدر أو نظام للحكم يوضع بقدر ما تقوم على تهيئة فرص متكافئة للطبقات المختلفة، فإن الشعب لم يفد شيئاً في ظل الدستور القديم الذي نص على أن الأمة مصدر السلطات، فقد كانت إرادة الأمة آخر ما يأبه به " .

([1]) راجع تفاصيل مؤامرة عبد الناصر على الديمقراطية الفصل السابع " كيف استول عبد الناصر على الحكم " في كتابنا " العامان المجهولان في تاريخ ثورة يوليو " .

([2]) من كلمة البكباشي جمال عبد الناصر في المؤتمر الشعبي العام بمصر القديمة ١٩/ ٤ / ١٩٥٤ .

وعبد الناصر بهذا يكون قد اختار الفاشية وسيلة للحكم ويدلل على ذلك بأنه في ظل دستور ٢٣ لم تحرر إرادة الأمة لذا فالطريق الصحيح الذي يجب نهجه هو النظام الفاشي الذي يسعى إلى تحقيق آمال الجماهير في مقابل تسليم الأمة زمامها للحاكم المطلق وهذا أخطر سلبيات النظام الناصري فإذا كان دستور ٢٣ يحتوي على بعض السلبيات كحق الملك في إقالة الحكومة فإنه في ظل العمل بهذا الدستور قد تحققت للجماهير منجزات لا ينكرها إلا جاحد ففي الفترات التي حكمت فيها وزارة الأغلبية (وزارة الوفد) وهي سبع سنوات على فترات متقطعة قامت خلالها بأعمال عظيمة خدمة لمصر والمصريين كحرية إبداء الرأي ، وحرية الصحافة ، وحرية تكوين الأحزاب والجمعيات ، ومساواة جميع المصريين أمام القانون ، وحرمة الملكية ، وفصل السلطات الثلاث : التشريعية ، والتنفيذية ، والقضائية ، فالسلطة التشريعية يتولاها البرلمان الذي يضم ممثلي الشعب المنتخبين ، والسلطة التنفيذية تتولاها الوزارة، والوزارة ليست مسئولة أمام الملك إنما أمام البرلمان . تحقق كل هذا وغيره رغم أن مصر كانت منقوصة السيادة فهناك احتلال أجنبي جاثم على صدرها ، بخلاف الملك المستبد .

راح عبد الناصر في خطبه بعد ذلك ينفر الشعب من الديمقراطية ويربطها بالاستبداد الذي مارسه سياسيو العهد البائد !!

يقول عبد الناصر : " قد كانوا يقولون دائماً: إن هناك حرية، وان هناك ديمقراطية، وإن هناك برلمان، وإن هناك نواب، وإن هناك شيوخ، فهل شعر واحد منكم أنه حر في هذا البلد؟ وهل شعر واحد منكم إنه يمتلك جزء من هذا البلد ؟ وهل شعر واحد منكم في الماضي بعزته القومية وبكرامته وبحريته ؟ أنا كفرد من أبناء هذا الوطن لم أشعر مطلقاً بالحرية، ولم أشعر بالعزة، ولم أشعر مطلقاً بتأثير هذا الكلام الزائف، ولا بتأثير هذه الكلمات البراقة ؛ لأني كنت أشعر أن هناك استبداد في الداخل، وأن هناك استغلال في الداخل، وأن هناك استعمار في منطقة القنال، وأن هذا الاستعمار لا يبقى في أرضنا ولا يتمكن فيها إلا إذا ارتكن على هذا الاستبداد، وإلا إذا ارتكن على

هذا الاستغلال، فلم يكن أمامنا إلا طريق واحد لنقضى على الاستعمار؛ وهو القضاء على الاستبداد أولاً، والقضاء على الاستغلال ثانياً، ثم القضاء على الاستعمار. وبهذا – يا إخواني – نستطيع أن نبدأ، ونبدأ فقط في إقامة الحرية الحقيقية بين ربوع هذا الوطن " [1] .

وفي كلمته بمناسبة نجاته من حادث المنشية يبين عبد الناصر أن أهم عوائق تطبيق الديمقراطية هو وجود جماعة الإخوان المسلمين !!

" لقد مددنا أيدينا وقلنا دائماً: إننا نريد لهذا الوطن حرية حقيقية، وإننا نريد لهذا الوطن ديمقراطية حقيقية، وقلت لكم في هذا المكان لن تقوم حرية ولن تقوم ديمقراطية وفى هذا الوطن جماعة من الجماعات تعتمد على جهاز سرى، وتعتمد على الإرهاب، وتعتمد على التخويف وتعتمد على التهديد. " [2]

مرحلة الوعد بالديمقراطية السليمة

وفي خطب أخرى كان عبد الناصر يعد بإقامة حياة ديمقراطية سليمة.

يقول عبد الناصر : " لأننا اعتزمنا أن تحقق هذه الثورة أهدافها بفضل القوة التي قامت بها في ٢٣ يوليو، بفضل نكران الذات سنسير إلى نهاية الطريق مهما تكن صعبة، ومهما تكن وعرة؛ حتى نقيم في وطننا ديمقراطية سياسية بمعناها الكامل، ونقيم عدالة اجتماعية بمعناها الكامل، وبهذا نكون – يا إخواني – قد قمنا بواجبنا بعد أن تثبت العزة، وبعد أن تثبت الكرامة. " [3]

وفي كلمة عبد الناصر في المؤتمر الشعبي في سوهاج يؤكد أن الثورة ما قامت إلا لتنشئ لمصر جيشاً قويّاً وتقيم حياة ديمقراطية : " هذه الثورة التي قامت لتنشئ لمصر

([1]) من كلمة الرئيس جمال عبد الناصر في احتفال التجار بتوقيع اتفاقية الجلاء ١٩٥٤/١٠/٢٣ .

([2]) من كلمة الرئيس جمال عبد الناصر في دار هيئة التحرير في ميدان الجمهورية بمناسبة نجاته من حادث المنشية ومبايعته في اتفاقية الجلاء ١٩٥٤/١٠/٢٩ .

([3]) من كلمة الرئيس جمال عبد الناصر فى حفل كلية أركان الحرب بمناسبة اتفاقية الجلاء ١٩٥٤/١١/٢٩.

جيشاً قوياً يعمل من أجل مصر ومن أجل أهداف مصر، لا من أجل فئة قليلة من الناس، هذه الثورة التي قامت لإقامة حياة ديمقراطية سليمة، هذه الثورة التي قامت لإقامة هذه الحياة الديمقراطية التي أفسدتها الأحزاب، والتي أفسدتها الأغراض، والتي أفسدتها الأطماع، والتي أفسدها الاستغلال، والتي أفسدها الاستعباد. " [1]

وفي مناسبة أخرى يؤكد عبد الناصر أنه قطع على نفسه عهداً بأن يقيم حياة ديمقراطية سليمة:" ولقد قطعنا على أنفسنا العهد بأن نعيد بناء مصر الجديدة، وننشئ التربة المناسبة لنمو التقدم الاجتماعي والحياة الديمقراطية الأصيلة السليمة".[2]

وفي مقدمة كتبها عبد الناصر لكتاب "مصر بين ثورتين" ونشر في الجمهورية ١٩٥٥/٠٧/٠٣ يقول : " فإذا دعونا اليوم إلى إيجاد ديمقراطية سليمة نظيفة، متمشين مع طبائعها وروح العصر ومنطق الثورة، فإنما تحدونا إلى ذلك الرغبة المخلصة في دعم الوعي الجديد، وتثبيت معاني الثورة، وإقامة نظام اشتراكي عتيد لأول مرة في تاريخ مصر الحديث. "

مرحلة الدعوة إلى الديمقراطية الاجتماعية لا السياسية

ومع صدور دستور ٥٦ بدأ عبد الناصر يتحدث عن ديمقراطية جديدة هي الديمقراطية الاجتماعية لا الديمقراطية السياسية !! ويتحدث عن حرية جديدة هي حرية الرزق، حرية العيش ، حرية العمل لا الحرية السياسية : حرية تكوين الأحزاب ، حرية المشاركة السياسية ، حرية التعبير وإبداء الرأي !! رغم أنه يذكر أن جميع العوامل التي أفسدت الحياة الديمقراطية في الماضي قد تم هدمها ، فلا استعمار ، ولا استغلال نفوذ ، ولا أحزاب قديمة ، ولا إقطاع مستغل ، ولا ملك مستبد . مما نتج عنه فراغ سياسي ، ولكن هذا الفراغ لا يملؤه إلا دستور جديد يضع كل السلطات في يد

([1]) من كلمة الرئيس جمال عبد الناصر فى المؤتمر الشعبى فى سوهاج ١٩٥٤/١٢/٢٥ .
([2]) من كلمة الرئيس جمال عبد الناصر رداً على كلمة رئيس وزراء باكستان ١٩٥٥/٤/١١ .

من هدم النظام القديم فهو القادر وحده على بناء نظام جديد يحقق للشعب ما يطمحون إليه ويحلمون به دون مشاركة منهم في هذا صنع هذا النظام !!

يقول عبد الناصر بمناسبة الاحتفال بدستور ٥٦ : " وإننا اليوم حينما ندبر شئوننا، وإننا اليوم ونحن نطوى مرحلة من مراحل الثورة ونبدأ مرحلة جديدة؛ لابد أن ننظم شئوننا على أسس جديدة .لقد مرت السنين الثلاث الماضية وأصبح هناك فراغ سياسي بعد أن قضينا على الفساد السياسي، وبعد أن قضينا على الإقطاع، وبعد أن قضينا على استغلال النفوذ، وبعد أن قضينا على التحكم، وبعد أن قضينا على السيطرة، وبعد أن هدمت الأصنام.. هدمت الأصنام التي عاثت فساداً في هذا الوطن، هدمت الأصنام التي كانت تنادى بالحرية وهى لا تعلم من الحرية إلا اسمها، هدمت الأصنام التي كانت تنادى بالديمقراطية وكانت تتخذ من الديمقراطية سبباً لاستغلال النفوذ وللتحكم وللسيطرة، هدمت الأصنام وهدمت الأحزاب التي تحكمت فيكم والتي استغلتكم. ولهذا فأصبح هناك فراغ سياسي، لقد كانت السنين الثلاث الماضية هي سنين للهدم؛ لهدم الفساد، لهدم السيطرة، لهدم الاستبداد، لهدم التحكم .

واليوم – يا إخواني – بإعلان هذا الدستور نبدأ في البناء، ولكنا سنأخذ من الماضي عظة وعبرة لن يكون البناء بناءاً خاوياً بحيث يمكن الأقلية من أن تتحكم في هذا الوطن باسم الأغلبية، ولن يكون البناء يحمل من الحرية اسمها أو عنوانها ولكن البناء سيحمل من الحرية حقيقتها، سيحمل من الحرية الأثر الذي يحقق لكل فرد من هذا الوطن أن يكون حراً ويشعر بحريته في رزقه وفى عيشه .يشعر بالحرية الحقيقية إذ لا حرية أبداً إذا كان كل فرد منكم من الغالبية العظمى لأبناء هذا الوطن يشعر بأنه مهدد في رزقه، ويشعر بأنه مهدد في عمله، ويشعر بأنه مهدد في يومه، ويشعر بأنه مهدد في غده .إن الحرية التي نتمناها وإن الحرية التي نصبوا إليها هي حرية الرزق، هي حرية العيش، هي حرية الفرد، هي حرية العمل، وبهذا نستطيع أن نقول إن هناك حرية حقيقية وإن هناك ديمقراطية حقيقية .

هذا الدستور – يا إخوانى – سيحقق العدالة الاجتماعية، وهذا الدستور – يا إخواني – سيحقق الحياة السياسية النظيفة. وإننا اليوم بعد إعلان هذا الدستور نبدأ مرحلة جديدة لملأ الفراغ السياسي الذي تواجد بالقضاء على الأحزاب الفاسدة، والذي توالد بالقضاء على التنظيمات الفاسدة، والذي كان نتيجة للقضاء على جميع الخداع السياسي الذي قابلناه في السنين التي سبقت الثورة . " [١]

مرحلة رهن تطبيق الديمقراطية السياسية بتحقيق العدالة الاجتماعية

ومنذ ذلك التاريخ يربط عبد الناصر إقامة حياة ديمقراطية سليمة بإقامة عدالة اجتماعية سليمة، ويربط الحريات السياسية بالحرية الاجتماعية والاقتصادية.

وفي رد عبد الناصر على سؤال المستر كارانجيا صاحب مجلة "بليتز" الهندية " هل تعتزمون إقامة ديمقراطية كاملة قائمة على حق الانتخاب ؟

قال عبد الناصر : إنني أريد قبل كل شيء أن أوفر للشعب – وخاصة الفلاح والعامل – حرية اجتماعية واقتصادية؛ لأن الديمقراطية السياسية دون توفير هذه الاحتياجات الجوهرية لن تؤدى إلا إلى التضليل. " [٢]

وطوال حكم عبد الناصر لم يستطع توفير الحاجات الضرورية للشعب المصري التي تمكنه من ممارسة الديمقراطية السياسية ، والحريات العامة !!

وفي رده على سؤال مندوب مجلة "لوك" الأمريكية : لقد قلت في حديث صحفي في يوليو سنة ١٩٥٤ أن مبادئ ثورتكم تقوم على أساس إقامة ديمقراطية سليمة لمصر بدلاً من الدكتاتورية البرلمانية، فكيف تصف نظام الحكم في مصر اليوم ؟

قال عبد الناصر: إن لدينا حكومة من الشعب، تعمل من أجل الشعب، وليست حكومة من العملاء، تعمل لحساب دولة أجنبية .[٣]

([1]) من كلمة الرئيس جمال عبد الناصر بمناسبة الاحتفال بإعلان الدستور ١٩٥٦/٠١/٢١ .
([2]) من حديث جمال عبد الناصر إلى المستر كارانجيا صاحب مجلة "بليتز" الهندية ١٩٥٧/٠٣/١٠.
([3]) من حوار صحفي للرئيس جمال عبد الناصر مع مندوب مجلة "لوك" الأمريكية ١٩٥٧/٠٦/١٤.

رفض عبد الناصر الديمقراطية السياسية لعدم ثقته في وطنية المصريين

يبرر الناصريون إصرار عبد الناصر على عدم وجود تعددية سياسية بأن رغيف الخبز لم يكن مُحَرَّراً وإذا قام نظام ليبرالي مبني على الديمقراطية السياسية والتعددية الحزبية فإن الشعب المصري سوف يبيع صوته لمن يدفع له من الشرق أو الغرب دون مراعاة لمصلحة الوطن ؟!!

وعبد الناصر لا يثق في قدرة الشعب المصري على إنشاء أحزاب وطنية تعمل لصالح الوطن لا لحساب مصالح قوى من الشرق والغرب لذا فإنه قرر ، بحكم أنه هو الوطني الوحيد الذي يعرف صالح هذا البلد ، أن يديره كما يشاء دون الرجوع إلى جميع القوى الوطنية فجميعها مشكوك في ولائها !! حتى يتم بناء المجتمع الاشتراكي الذي يمثل الديمقراطية الحقيقية !!

في رد عبد الناصر على سؤال مندوب مجلة " لوك " الأمريكية : ماذا حدث للأحزاب التي كانت في بلادكم قبل أن تقوم ثورتكم؟

الرئيس : إن هذه الأحزاب ظلت باسم الديمقراطية والحرية تخدم مصالح العملاء الأجانب لا الشعب المصري، ولقد صفينا هذه الأحزاب، ونحن نواجه الآن فراغاً سياسياً؛ وعلى هذا فنحن نضع الآن الخطة لإعادة بناء حياتنا السياسية على خطوات، سيكون أولها قيام برلمان ينتخبه الشعب، وهذا من شأنه أن يملأ الفراغ إلى حد ما، ولكننا لا نريد أحزاباً تمولها الدولارات، أو الروبلات، أو الجنيهات الإسترلينية .[1]

ويقول عبد الناصر : " الديمقراطية الحقيقية هي أن يتحرر الفرد، وأن يتحرر المجتمع، وأن ترسى قواعد سليمة في هذا المجتمع، كل واحد يقدر يشعر بحريته.

الطريق إلى هذه الديمقراطية هو الكلام اللى أنا باقوله؛ هو بناء المجتمع الاشتراكي، وبناء المجتمع التعاوني، بعد كده مش حيبقى موجود الشخص اللى يقدر يبيع هذه

([1]) من حوار صحفي للرئيس جمال عبد الناصر مع مندوب مجلة "لوك" الأمريكية ١٩٥٧/٠٦/١٤.

البلد، ويبقى مش موجود الشخص اللى يقدر يتحكم فى هذه البلد؛ لإن البلد حتكون فى يد أبنائها وتكون فى يد كل فرد منها، ولا يستطيع أى واحد انه يخدعها زى ما خدعونا فى الماضي. (تصفيق) " [1] .

ويقول سامي شرف : " طالما أنك لم تحرر رغيف الخبز فلن تتحرر التذكرة الانتخابية للمواطن . فإن الرأي سيكون في أغلب الأحيان مُمْلَى على المواطن بما يريده الآخرون . بمعنى أنه عندما تقوم تعددية حزبية أو حزبان سيكون حزب مموَّل من الشرق وحزب مموَّل من الغرب ، وأنت يا مصري يا وطني يا عربي يا قومي تضيع " [2] .

وبناء على كلام عبد الناصر وسامي شرف فإن عبد الناصر على مدار حكمه لم يستطع تحرير رغيف الخبز ، كما أن غالبية الشعب المصري ليس عندهم ولاء لوطنهم إنما ولاؤهم لمن يدفع لهم من الشرق أو الغرب !! ونسي السيد سامي شرف وزعيمه عبد الناصر أن مصر شهدت قبل ثورة يوليو انتخابات نزيهة كثيرة أتت بحزب الوفد حزب الأغلبية أعطى فيها المواطن المصري صوته لمن رأى أنه يعمل على خدمة الوطن ولم يبع صوته من أجل عرض من أعراض الدنيا .

وهذا التبرير الناصري لعدم إنشاء أحزاب يظهر لنا بجلاء لماذا لجأ عبد الناصر إلى سياسة تأميم المؤسسات الوطنية والأفراد والهيمنة على جميع وسائل الإنتاج في مصر؛ ليضمن ولاء الشعب له فالشعب المصري من هذا المنظور عبد لمن بيده لقمة عيشه !!

يقول جمال البنا : " نتيجة للاستبداد وحكم الفرد الذي تعرضت مصر له ابتداء من سنه ٥٢، نشأ جيل في "جب الناصرية" لا يعرف شيئاً عن مناخ الحرية التي كانت

([1]) من خطاب الرئيس جمال عبد الناصر في المؤتمر التعاوني بجامعة القاهرة ١٩٥٨/١١/٢٦ .
([2]) سامي شرف " عبد الناصر كيف حكم مصر " مدبولي الصغير ص ٢٣٣ ، ٢٣٤.

تتمتع به مصر بمقتضى دستور سنه ١٩٢٣، خاصة وأن الناصرية اصطنعت لتبرير استبدادها الرطانة الاشتراكية وفكرة الحزب الواحد التي أبدعها لينين، وبهذا فقدت الحرية أنصارها. ومع أن مصر دفعت غالباً ثمن الاستبداد، ولا تزال حتى الآن تعانى من ثماره المرة، فإن بقايا الناصرية وذيولها لا تزال تحول دون تحقيق حرية الأحزاب حتى يفلتوا من المحاسبة الجماهيرية لها، وكان قصارى ما وصلت إليه جهود الأحرار هو صدور قوانين تعطى لجنة حكومية حق التصريح بتكوين حزب ومن الطبيعي أن الوظيفة الحقيقية للجنة الأحزاب ليست هي التصريح بتكوين الأحزاب ولكن الحيلولة دون تكوين الأحزاب إلا لمن تطمئن إليه، أو يعمل بشروطها.

وقد ظهر للنظم الاستبدادية أن مما يحسن صورتها ويسدل قناعاً على طبيعتها أن تسمح أو حتى تسعى إلى تكوين أحزاب بشروط مقيدة، وتبقيها أقزاما ثم تدعى أن هناك حرية و "تعددية" حزبية وتلوم الأحزاب لأنها لم تكسب الشارع وكيف يمكن أن تنطلق وهى مكبلة اليدين والقدمين بالأغلال . [1]

مرحلة رفض الديمقراطية السياسية لأنها تؤدي إلى الحرب الأهلية

إن إقامة أحزاب قبل قيام المجتمع الاشتراكي ليس له عند عبد الناصر إلا نتيجة واحدة هي الحرب الأهلية.

ففي رده على سؤال "فرانك كيرنز" مندوب شركة "كولومبيا" للإذاعة : هل تستطيعون أن تحددوا ما هو الوقت المناسب لقيام ديمقراطية كاملة؛ أعنى بوجود أحزاب ومعارضة منظمة في بلادكم ؟

أجاب عبد الناصر: إن تعدد الأحزاب في هذه الفترة قد يؤدى إلى حرب أهلية .. إننا نريد تثبيت استقلالنا الذي حصلنا عليه بعد كفاح، ونريد تدعيمه؛ حتى نتمكن من بناء المجتمع الذي نحلم به. ولابد من فترة يتبلور فيها الفكر الوطني الحر ويضرب

([1]) نقلا عن موقع جمال البنا على شبكة الإنترنت .

بجذوره في أعماق أرضنا، ولو أنى سمحت الآن للأحزاب أن تقوم على الفور، فماذا تكون النتيجة ؟

أغلب الظن أنني سأجد هنا ثلاثة أحزاب أحدها يدعو إلى التحالف مع الغرب، وسيكون عماده على بعض الرجعيين والإقطاعيين، وثانيها يدعو إلى التحالف مع الاتحاد السوفيتي، وسيكون عماده من الشيوعيين، أما الحزب الثالث فسوف يكون الحزب الذي ينادى بانتهاج سياسة عدم الانحياز والحياد الإيجابي .وسيكون بين الثلاثة معركة عنيفة تمزق وحدة بلدنا، فهل هذا هو ما أريده؟ إن جوابي هو بالقطع: لا. إنني لا أريد أن تتمزق وحدة وطننا من أجل مصلحة هذا البلد الأجنبي أو ذاك؛ وإنما أريد صيانة وحدة هذا البلد ". [١]

وعبد الناصر يتجاهل عماداً الحقبة الليبرالية التي عاشتها مصر من بعد ثورة ١٩ حتى ثورة يوليو ويتحدث كأنه لم تنشأ في مصر أحزاب من قبل ، ولم تعرف مصر الحياة الحزبية قط ، ولا الحريات السياسية أبداً !!

ويصرح عبد الناصر في أوائل ١٩٥٩ أن مصر استطاعت أن تحقق العدالة الاجتماعية في ربوعها ، وتقيم الديمقراطية الاجتماعية الحقة ومع ذلك لم يف عبد الناصر بوعده بإقامة الديمقراطية السياسية المأمولة.

يقول عبد الناصر : " نحتفل في هذه الأيام بانتصار إرادتنا وإقامة عدالة اجتماعية بين ربوع بلادنا، وإقامة الديمقراطية الاجتماعية الحقة، والبدء في العمل لتكوين المجتمع الاشتراكي الديمقراطي التعاوني الذي نسعى إليه، والذي نهدف من أجله " [٢]

ولما كانت الحريات العامة مقيدة ، ومساءلة الحكام جريمة فإن أحداً لم يسأل عبد الناصر أين الديمقراطية السياسية التي هي مبدأ من مبادئ ثورة يوليو ، وأين عودك

([1]) من حديث الرئيس جمال عبد الناصر إلى "فرانك كيزنز" مندوب شركة "كولومبيا" للإذاعة ١٩٥٨/٠٤/٠٦.

([2]) من كلمة الرئيس جمال عبد الناصر بدمشق في حفل توزيع سندات التمليك١٩٥٩/٠٢/٢٣ .

المتكررة بتطبيقها فور التخلص من معوقاتها وها أنت تعلن أن جميع الشروط التي كنت تشترطها لإقامة ديمقراطية سياسية قد تحققت فلماذا لم تف بما وعدت به ؟!

الميثاق الوطني وضمانات وشروط تطبيق الديمقراطية السياسية

ويصدر عبد الناصر الميثاق الوطني ويفرد الباب الخامس كله للحديث عن الديمقراطية السليمة ومما جاء فيه :

أولاً : إن الديمقراطية السياسية لا يمكن أن تنفصل عن الديمقراطية الاجتماعية. إن المواطن لا تكون له حرية التصويت في الانتخابات إلا إذا توفرت له ضمانات ثلاث:

١- أن يتحرر من الاستغلال في جميع صوره .

٢- أن تكون له الفرصة المتكافئة في نصيب عادل من الثروة الوطنية .

٣- أن يتخلص من كل قلق يبدد أمن المستقبل في حياته .

بهذه الضمانات الثلاث يملك المواطن حريته السياسية، ويقدر أن يشارك بصوته في تشكيل سلطة الدولة التي يرتضى حكمها .

ثانياً: إن الديمقراطية السياسية لا يمكن أن تتحقق في ظل سيطرة طبقة من الطبقات. إن الديمقراطية حتى بمعناها الحرفي هي سلطة الشعب؛ سلطة مجموع الشعب وسيادته، والصراع الحتمي والطبيعي بين الطبقات لا يمكن تجاهله أو إنكاره، وإنما ينبغي أن يكون حله سلمياً في إطار الوحدة الوطنية، وعن طريق تذويب الفوارق بين الطبقات.

إن ضراوة الصراع الطبقي ودمويته، والأخطار الهائلة التي يمكن أن تحدث نتيجة لذلك؛ هي في الواقع من صنع الرجعية التي لا تريد التنازل عن احتكاراتها، وعن مراكزها الممتازة التي تواصل منها استغلال الجماهير.

ثالثاً : إن الوحدة الوطنية التي يصنعها تحالف هذه القوى الممثلة للشعب هي التي تستطيع أن تقيم الاتحاد الاشتراكي العربي؛ ليكون السلطة الممثلة للشعب، والدافعة لإمكانيات الثورة، والحارسة على قيم الديمقراطية السليمة. (١)

---

(١) من كلمة الرئيس جمال عبد الناصر في تقديم الميثاق الوطني من جامعة القاهرة ١٩٦٢/٠٥/٢١.

وهـا وهـو عبـد الناصـر يعـود ليـضيف مزيـداً مـن الـشروط والـضمانات لتطبيـق الديمقراطيـة السياسية : التحرر من الاستغلال في جميع صوره ، وتكافؤ الفرص في نصيب عادل من الثروة الوطنية ، والإحساس بالأمن ، وتذويب الفوارق بين الطبقات، وإقامـة الاتحـاد الاشتراكي العربـي؛ ليكون السلطة الممثلة للشعب، والحارسة على قيم الديمقراطية .

لابـد أن تتحقـق هـذه الـضمانات أولاً حتـى يطبـق عبـد الناصـر الديمقراطيـة ، ومـا حاجتنـا إذن للديمقراطيـة بعـد أن نـصل إلـى هذه الضمانات . إن الطريـق الـذي يـؤدي إلى تحقيق هذه الضمانات لهو أفضل من الديمقراطية نفسها !! لكن هل استطاع عبد الناصـر أن يحقـق شـيئاً مـن هـذه الـضمانات ؟ والحقيقـة أن عبـد الناصـر استطاع أن يحـرر بعض الفلاحين من استغلال بعض الإقطـاعيين لكنهـا حولهم لعبيد لجمعيات التعـاون الزراعـي كمـا قـال أحمـد طعيمـة ، وكمـا أن عبـد الناصـر استطاع أن يحـرر بعض العمال من استغلال بعض الرأسماليين لكنهم استبدلوا بحريتهم واستقلالهم دراهم الدولة المعدودة التي يشبهها لويس عوض بإعانة البطالة .

وهـل اسـتطاع عبـد الناصـر أن يجعـل الـشعب يحـس بالأمـان ؟ والحقيقـة أيـضاً أن المـصريين مـا شـعروا بفقدان الإحساس بالأمـان أكثر ممـا شـعروا بـه فـي عهـد عبـد الناصر وهذا مما لا يحتاج لدليل .

ولما لم تتحقق هذه الضمانات لذا أخر عبد الناصر تطبيق الديمقراطية حتى تتحقق!!

هزيمة يونيو واعتراف عبد الناصر بأخطائه والإصرار عليها

وجاءت هزيمـة يونيو ١٩٦٧ لتكشف الغطـاء عن النظـام الفاسد ، والشعارات المزيفة ويخـرج شـباب العمـال والطـلاب علـى نظـام عبـد الناصـر بعـد نحـو ثمانيـة شـهور مـن هزيمـة يونيـو ٦٧ بعدما اكتشفوا حجم الهزيمـة ، وفداحـة الأخطـاء التـي ارتكبها النظـام فـي حـق شـعبه فانـدلعت انتفاضـتا فبراير ونـوفمبر ١٩٦٨ وتخللهمـا هتـاف ضـد عبـد الناصـر " يا خالد قول لأبوك ثلاثين مليون كرهوك .. دي مش عزبة أبوك ". [1]

([1]) انظر دراسة د. أحمد عبد الله " رد فعل الشباب إزاء الهزيمة القومية " ضمن كتاب " حرب يونيو ١٩٦٧ بعد ثلاثين عاماً " تحرير لطفي الخولي ص ٤٣ مركز الأهرام للترجمة والنشر .

ولم يتعلم عبد الناصر من درس الهزيمة وأصر على المضي في طريقة حكمه الديكتاتورية كما هي رغم اعترافه بالأخطاء الكبيرة التي وقعت في الماضي.

إننا استطعنا – وهذه مسألة أخلاقية ومعنوية أعلق عليها قيمة كبيرة – أن نضع أمام الجماهير – بواسطة المحاكمات العلنية – صورة كاملة لانحرافات وأخطاء مرحلة سابقة. وكان رأيي أن هذه مسئولية يجب أن يتحملها نظامنا الثوري بأمانة وشجاعة، وكان رأيي أيضاً أن الضمير الوطني الذي أحس بأن انحرافات وأخطاء قد وقعت من حقه ومن مصلحته أن يعرف الحقيقة، وأن يخلص وجدانه من أثقالها، وأن ينفض عن نفسه كل رواسب الماضي؛ لكي يدخل إلى المستقبل بصفحة نقية طاهرة. ومع كل العذاب الذي تحملته شخصياً وتحمله المواطنون معي خلال هذه العملية، فلقد بقى إيماني بضرورتها كإيماني بطب الجراحة يقطع لينظف، ويبتر لينقذ." [1]

واستبشر الناس خيراً بهذا الاعتراف وتوقعوا أن يغير عبد الناصر نظام حكمه الذي قادنا إلى الهزيمة لكنه فاجأهم باستمراره على نفس نهج الميثاق الوطني الذي أصدره عام ١٩٦٢ والذي رسخ الديكتاتورية .

١- إنه من الضروري والحيوي حشد كل القوى الشعبية، وبوسيلة الديمقراطية وعلى أساسها؛ وراء أهداف نضالنا القريبة والبعيدة، أي وراء واجب المعركة، وراء أمل إتمام بناء المجتمع الاشتراكي الذي حققنا منه كثيراً، وينبغي أن نحقق منه أكثر.

٢- إن صيغة الاتحاد الاشتراكي هي أكثر الصيغ ملاءمة لحشد القوى الشعبية بوسيلة الديمقراطية وعلى أساسها، وهى تجسيد حي وصحي لمعنى أن تكون الثورة للشعب وبالشعب، ثم إنها الضمان بعد ذلك لتجنب دموية الصراع الطبقي، ولكفالة فتح أسرع الطرق وأكثرها أماناً إلى التقدم .

والاتحاد الاشتراكي – كما تذكرون وفقاً للميثاق – هو واجهة عريضة تضم تحالف قوى الشعب العاملة كلها، ثم تنظيم سياسي يقوم وسطها من الطلائع القادرة على قيادة

([1]) من بيان الرئيس جمال عبد الناصر إلى الأمة بيان ٣٠ مارس ١٩٦٨/٣/٣٠.

التفاعل السياسي نحو هدف تذويب الفوارق بين الطبقات. ولم تكن المشاكل التي عاناها الاتحاد الاشتراكي ترجع إلى قصور أو عيوب في صيغته العامة، وإنما كانت أسباب القصور والعيوب ترجع إلى التطبيق . [1]

ولم يكن الجديد الذي تقدم به عبد الناصر ليمتص به مظاهرات الشباب من العمال والطلاب إلا وعد بدستور جديد لا ينص على الديمقراطية السياسية إنما فقط ينص على بعض الحريات العامة .

" أن ينص الدستور على الصلة الوثيقة بين الحرية الاجتماعية والحرية السياسية، وأن تتوفر كل الضمانات للحرية الشخصية والأمن بالنسبة لجميع المواطنين في كل الظروف، وأن تتوفر أيضاً كل الضمانات لحرية التفكير والتعبير والنشر والرأي والبحث العلمي والصحافة."

وهذا اعتراف من عبد الناصر بعدم توفر الحريات السياسية ، والحريات الشخصية، والأمن لجميع المواطنين ، وحرية التفكير والإبداع والنشر والبحث العلمي والصحافة ، ويعد بإصدار دستور يوفر هذه الحريات ومات عبد الناصر دون أن يصدر هذا الدستور ، ودون ديمقراطية ودون حريات . بل المدهش حقاً أن خطبه كادت تخلو من كلمة ديمقراطية .

تاريخ توقف عبد الناصر نهائيا عن الحديث عن الديمقراطية

وآخر حديث لعبد الناصر عن الديمقراطية كان إجابة عن سؤال "سولزبرجر" مندوب مجلة نيويورك تايمز : " هل يمكن وضع تحديد لذلك بأنكم الآن إحدى الاشتراكيات الشعبية ؟

الرئيس : نحن نقول إننا في مجتمع اشتراكي.. إن الناس يخططون لحياتهم على أساس الاشتراكية، والديمقراطية وفقاً للميثاق تعنى حرية المجتمع وحرية الفرد، ولكنها

([1]) من بيان الرئيس جمال عبد الناصر إلى الأمة بيان ٣٠ مارس ١٩٦٨/٣/٣٠.

تنهى استغلال الفرد، لقد كان ذلك هو أساس عملية التحول الاجتماعي منذ سنة ١٩٦١ " .

جرى هذا الحديث في ١٩٦٩/٠٢/٢٦ ولم يرد ذكر كلمة ديمقراطية على لسان عبد الناصر ابتداء من هذا التاريخ حتى وفاته رغم أنه خطب ٤١ خطبة في تلك الفترة !!

والأعجب من ذلك أنه منذ بيان ٣٠ مارس ١٩٦٨ لم يذكر عبد الناصر كلمة ديمقراطية إلا خمس مرات فقط ولم يكن يقصد بها الديمقراطية السياسية إنما كان يقصد بها ديمقراطية الميثاق الوطني والمرات الخمس هي كالتالي :

المرة الأولى في خطاب له بتاريخ ١٩٦٨/٠٤/١٨يقول فيه : " القوة الكبرى من قوة الشعب العاملة؛ وهى الفلاحين؛ باعتبار وزنهم الضخم في المجتمع أولاً، وباعتبار مصلحتهم في الثورة ثانياً؛ أي أنهم بمعيار الديمقراطية أغلبية هذا الشعب بغير منازع"

وفي هذه المرة يقصد بالديمقراطية بيان ضخامة حجم الفلاحين فقط !!

المرة الثانية والثالثة بتاريخ ١٩٦٨/٠٤/٢٥ " وأما نقول إن احنا ما نقدرش نذيب الفوارق بين الطبقات مرة واحدة، وما نقدرش إن احنا نفتح الباب في يوم وليلة للحرية الاجتماعية والديمقراطية السليمة، أما نقول إننا في مرحلة التحول لازم كل واحد فينا يقدر ما هي مرحلة التحول ... ومن هنا فإن المهمة الكبرى أمام قوى الشعب العاملة هي بناء تنظيمها السياسي بالديمقراطية " .

وفي هذه المرة يعترف عبد الناصر بأنه لا يستطيع أن يطبق الديمقراطية السليمة التي ذكرها في الميثاق في مرحلة التحول !!! فضلاً عن تطبيق الديمقراطية السياسية الحقيقية !!

المرة الرابعة والخامسة التي أتى فيها عبد الناصر على ذكر كلمة الديمقراطية كان في خطاب له بتاريخ في ١٩٦٨/٠٧/٢٣ : " إن خطوة حاسمة قد تحققت بنقل

السلطة إلى تحالف قوى الشعب العاملة وبوسيلة الديمقراطية .... لا أكف دائماً عن القول بأن ضمانات المستقبل هي الجامعات والاهتمام بالجامعات والديمقراطية " .

كانت هذه قصة عبد الناصر مع الديمقراطية بطريقة إحصائية نهديها لكل المتيمين بالزعيم الخالد والذي يعلنون أنهم سائرون على هداه لإعادة المجد العربي الغابر!!

***